آن أوان المكاشفة

■ يوم الجمعة الماضية، تناقلت وسائل الإعلام خبراً، هو الأول من نوعه، مفاده أن بريطانيا، هذه الدولة العظمى، أعلنت أنها لم تعد تمتلك من الأموال ما يعينها على مقارعة الإرهاب، ودرء مخاطره، ووقف تهديداته الأمنية لأمنها واستقرارها مستقبلاً..

ويُعتبر هذا الإعلان اعترافاً جريئاً وشجاعاً من قبل الإدارة البريطانية حاولت من خلاله إيصال رسالة إلى حليفتها الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها في الحكم القاري «الاتحاد الأوروبي» لمساعدتها في مشكلتها هذه، على الرغم من أنها- أي بريطانيا- تساهم في مساعدة العديد من أنظمة الدول النامية في مكافحتها للإرهاب، وتمتلك من الإمكانات والعتاد العسكري والتقنية الاستخباراتية ما يجعل جيوشها على قُدر عال من القوة والخبرة والتكتيك العسكري، ومع هذا تجرأت على ذلك الإعلان.

ولو قدر لهذا الإعلان أن يصدر عن السلطة وحكومتنا لأقامت القوى السياسية وصحفها والصحف المقاولة معها الدنيا ولم تقعدها، ولصُرت صفحاتها الأولى بالمانشيتات المناكفة والشامتة من أمثال: «النظام يعلن انهياره» و«القشة التي قصمت ظهر النظام في اليمن» و«النظام يعترف بفشله الذريع في استتباب الأمن» و... و... وغيرها من مثل هذه العناوين والمفردات التي تنتظرها بفارغ الصبر، لتؤلب الشارع اليمني وتحرضه على السلطة وحكومتها والنظام السياسي برمته.

ولمن يدري ولا يريد أن يدري أنه يدري، فهم يدركون في دواخلهم أنه حري بحكومتنا أن تسبق بريطانيا في إعلانها هذا، ولها الحق في ذلك، فمواردنا وإمكاناتنا ومقدراتنا الأمنية وضائقتنا الاقتصادية، وذلك الانفجار السكاني المخططين له في الخفاء، كل هذا يضعنا- مقارنة بما تمتلكه بريطانيا- في نسبة الواحد من الألف..ومع ذلك تأبى نخوتنا العربية وخشيتنا من تشفي وشماتة تلك القوى السياسية المتربصة بنظامنا، أن نُقدم على مثل هذا الإعلان الجريئ لنضع اشقاءنا وأصدقاءنا أمام الأمر الواقع الذي يقول بحتمية وضرورة مدهم يد المساعدة الحقيقية والمساندة والدعم المالي لليمن في مقارعتها للإرهاب وحركات التمرد الإرهابية التي تشكل ثالوثاً مدمراً لا يهدد اليمن وحدها فحسب بل يهدد أمن واستقرار الاقليم والشرق الأوسط برمته.

لقد آن أوان المكاشفة.. وآن لحكومتنا أن تعلن- وهي محقة في ذلك- أنها لا تمتلك الأموال الكافية لدرء أي تهديدات إرهابية مستقبلاً، وعلى الأشقاء والأصدقاء أن يهبُوا لمساعدتها لأنهم لا محالة ستطالهم تلك التهديدات إن آجلاً أو عاجلاً إذا ما تكالبت على اليمن عملياته وتمرداته وكمائنه، وإن اليمن هي التي تتلقى سهامه وحرابه إنابة عن أمن وسلامة الأشقاء في إقليم الجزيرة والخليج العربي وما يليه من الدول العربية.. ولكن إلى متى؟!□

قال الشاعر:

أخوك أخوكَ مَنْ يدنو وترجو
مودته وإن دُعي استجابا
إذا حاربتَ حاربْ من تُعادي
وزاد سلاحه منك اقترابا

(ربيعة بن مقروم)

أهل مكة أدرى بشعابها!

▷ لقد مرت الأحداث وفعلت أثراً سلبياً في ساحة الفعل السياسي الوطني، بل ان المشهد السياسي خلال الفترة الماضية كان شديد التفاعل، جعل بعض المحللين السياسيين يعتقدون أن اليمنيين قد بلغوا درجة من الاختلاف لا يمكن أن يصلوا بعدها الى وفاق، ولا يعتقد بذلك الا الذين لا يمتلكون خبرة كافية بالمجتمع اليمني ولا يستطيعون التعرف على عمق التفكير الاستراتيجي في ذهنية الإنسان اليمني، ولذلك فإن تحليلات أمثال هؤلاء لا يعتد بها على الإطلاق، لأنها مبنية على معلومات غير موضوعية ولا تمت بصلة لمعرفة المجتمع اليمني وتاريخه السياسي.

د/ علي مطهر العثربي

إن المشهد السياسي الذي يعتمد عليه بعض المحللين السياسيين الذين أخطأوا في اعتقاداتهم وتصوراتهم يحتاج الى دراسة سياسية اجتماعية تربط بين الماضي والحاضر وإمكانية التنبؤ بالمستقبل، وأي محلل سياسي لا يمتلك هذا المنهج الموضوعي صعب عليه التنبؤ بمستقبل اليمنيين، وعليه أن يتخلى عن الخوض في هذا الموضوع إن أراد أن يحافظ على مصداقيته وموضوعيته وجديته العلمية.

إن البعض من المحللين الذين يتعاطون الظهور في بعض وسائل الإعلام الخارجي لا يعرفون خصوصيات الشعب اليمني ولا يدركون مكامن الحكمة اليمانية، ولا يرون إلا ما يراه الدافعون لهم من أجل الإساءة الى اليمن ومكوناته السياسية والاجتماعية، بمعنى أكثر تحديد أنهم يتعمدون الإساءة ويمعنون فيها، الأمر الذي يجعل المشاهد والسامع حتى وإن كان محدود المعرفة يدرك ذلك التعمد والإمعان في الإساءة الى اليمن، وبذلك تخسر مثل هذه الوسائل مصداقيتها وتخرج عن مهنيتها وتتحول الى خصم يستقطب الحاقدين لبث سمومهم وزرع الشكوك والتقليل من إمكانات وقدرات المجتمع اليمني على تجاوز العقابات والصعاب والتحديات.

إن من طبيعة المجتمع اليمني الشفافية وعدم إخفاء أزماته، لإيمان أبناء اليمن كافة بأن مواجهة المشكلات وعدم التستر عليها أو محاولة إخفائها البداية العملية لإظهار الحقيقة ومن ثم الوصول الى الحلول المناسبة لتلك المشكلة، وقد نواجه انتقاداً من البعض بأن أسلوب طرحنا لقضايانا وخلافاتنا مثير للقلق، وأقول ربما في ذلك بعض الصدق، ولكن هذا القلق المحمود والذي يلمسه اليمنيون من الغير لا يظهر الا عند الحريصين على اليمن ولا يمتلكون معرفة تامة بالمجتمع اليمني ماضياً وحاضراً، وهؤلاء نقدر لهم قلقهم ونحمد لهم حرصهم، ونعتز بآرائهم وأفكارهم التي جاءت بحسن نية ولا نؤاخذهم على ما أخطأوا فيه، ولكننا نستهجن الفعل المتعمد ومحاولة الاصطياد في المياه العكرة بهدف التقليل من شأن مكونات مجتمعنا اليمني.

ولئن كان البعض قد تطاول على الشخصية الافتراضية لليمن التي رسمها في ذهنه فإن الحكمة اليمانية أعظم من ذلك تتجاوز الخوض في هذا الاتجاه، لإيمانها المطلق بأن اليمنيين يدركون حقيقة النوازع والدوافع التي تقف خلف تلك الأخطاء، ولن تفت في عضد اليمنيين على الاطلاق ولن تجرنا الى معارك هامشية لا تفيد مسيرتنا الديمقراطية، وندعو هؤلاء وأمثالهم الى إعادة النظر في قراءاتهم للواقع اليمني بموضوعية وحيادية وعلمية والخير كل الخير أن يتركوا اليمن وشأنها - فأهل مكة أدرى بشعابها - كما نؤكد من جديد أن الإيمان والحكمة اليمانية أقوى وأعظم من كل التحديات فإن اختلاف واتفاق اليمنيين ليس عيباً بل ظاهرة صحية تؤكد فاعلية الإيمان والحكمة، ومهما بلغت درجة الاختلاف فإن اليمن باقٍ مادامت السموات والأرض وهو فوق الأهواء والنزوات وهو أولاً وأخيراً.□

أعطيت وأعطاني (الحاكم)..

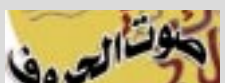

• اقبال علي عبدالله

■ في الثلاثين من يوليو أي بعد أربعة أيام من تاريخ اليوم، ولكن في العام ٢٠٠٠م أي قبل عقد من الزمن الذي أشعر أنه بدأ يقترب من نهايته.. الحمد لله أنني في نهاية الشهر الجاري ايضاً أدلف العام الخامس بعدالعقد الخامس من العمر.. انضممت الى عضوية المؤتمر الشعبي العام.

استأذن القارئ العزيز بهذه المناسبات الخاصة بي أن أسطر مقالي هذا بأشياء وذكريات خاصة علها تعود عليه بشيء من الفائدة إن كنت غير مبالغ في ذلك.

اعترف أولاً أن انضمامي الى الحزب الحاكم كان بدافع وتشجيع من أخي واستاذي عصام سعيد سالم - رحمه الله - عندما كان رئيساً لتحرير صحيفة «٢٢مايو» التابعة للمؤتمر الشعبي العام فرع عدن، وشاركه في هذا التشجيع أخي واستاذي العزيز عباس غالب، ولم يكن انضمامي برغبة ذاتية لأنني ومنذ وعيت العمل السياسي إبان انخراطي بالصحافة في مايو ١٩٧٥م لم أقرر ولم أرغب في الانضمام لأي حزب أو تنظيم سياسي سواء قبل الوحدة المباركة في مايو ١٩٩٠م الى الحزب الاشتراكي اليمني الحزب الوحيد الحاكم في المحافظات الجنوبية والشرقية ولا بعد الوحدة حين انتشرت الاحزاب كالهشيم في جسد الوطن، ولكني وبعد تفكير طويل وتوضيحات الأستاذ عباس غالب قررت الالتحاق بالمؤتمر الشعبي العام ليس بحثاً عن امتيازات وهو حالي حتى انتقلت قبل شهرين الى التقاعد، بل اقتناعي بفكر وجوهر البرنامج السياسي (الميثاق الوطني) للمؤتمر الشعبي العام ومشاهدتي على الواقع ما حققه المؤتمر من إنجازات عملاقة وأبرزها تحقيقه الوحدة المباركة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م الى جانب بساطة قيادته وتواضعهم مع البسطاء من الناس وتلمسهم همومهم ومشاكلهم مما مكن المؤتمر من دخول عقول وقلوب غالبية ابناء الوطن دون استئذان.. ولهذا وفي كل استحقاق ديمقراطي ودستوري (الانتخابات) نجد أن المواطنين كانوا ولايزالون - خلف المؤتمر ومرشحيه وأبرزهم مرشح الرئاسة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام.

دوافع كثيرة جعلتني أتنازل عن مقاطعتي الانضمام للأحزاب ولكن كما أشرت تنازلي وبعد تفكير عميق كان لصالح أن أكون عضواً في المؤتمر الشعبي العام وكان ذلك في الثلاثين من يوليو ٢٠٠٠م، حينها كنت إلى جانب وظيفتي نائباً لمدير تحرير صحيفة ١٤اكتوبر الحكومية، مسؤولاً عن قسم الاخبار في صحيفة «٢٢مايو» وأوهمني المغفور له عصام أن عملي في مايو هو تكليف تنظيمي من قيادة المؤتمر.. هكذا كانت البداية ليس في صحيفة «مايو» التي لم استمر فيها الا أشهراً قليلة.. بل كعضو في الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام بداية استمرت حتى اليوم عقدكامل..

فكيف كانت التجربة؟ وماذا أعطيت وأعطاني الحزب؟ ماذا تعلمت منه؟..أسئلة سأحاول الإجابة عنها بصدق بعد عشرة أعوام في (الحاكم).□

مؤتمر الحوار الوطني الثاني

■ كنت قد تناولت في المقالة السابقة ملخصاً لأهم ما ورد في ورقة الاستاذ علي صالح تيسير حول دور التوعية في نشر ثقافة العدل وحقوق الانسان وأتناول في هذه المقالة الورقة الثانية المقدمة من الدكتور عبدالله فروان التي وردت في المحور الثاني من محاور المؤتمر المعنون «مدونة سلوك المكلفين بإنفاذ القانون»، والمكلفون بانفاذ القانون - برأيي - هو كل شخص مكلف بانفاذ القانون حتى وإن لم يعمل في مجال العدالة والقضاء بمعنى أنه كل شخص أعطاه القانون سلطة من أجل تنفيذ القانون..لأن الكثير منا يعتقد بأن المكلفين بانفاذ القانون هم العاملون في السلطة القضائية والعدلية ابتداء من رئيس المحكمة العليا وانتهاء بأصغر مكلف بانفاذ القانون في النيابة أو المحكمة او قسم الشرطة وهذه نظرة قاصرة على مجموعة من الاشخاص العاملين في مجال القضاء والعدل والأمن وقد ورد في توصيات هذه الورقة خمس عشرة توصية لعل أهمها:

أن يكون رجل انفاذ القانون ورعاً حليماً، عفيفاً، ذاجرأة، مستقيماً، حكيماً، فهيماً، أميناً، صارماً.

وإذا أعدنا قراءة هذه الشروط التي ينبغي توافرها في سلوك القائمين على إنفاذ القانون وتم تطبيقها، فإننا سنجد بأن هذه الشروط لو توافرت فإنها ستغير الأوضاع وتقلبها رأساً على عقب..

أما ملاحظاتي على الوثائق المتصلة بالورقة والورقة نفسها فتتمثل في الآتي:

- ورد في الوثائق المقدمة (والوثائق هنا غير الأوراق المقدمة) حتى لا يلتبس الامر على القارئ أنه قد تم عمل استبيان ووزع على القائمين على انفاذ القانون طلعت نسب مختلفة في نتائج هذا الاستبيان وجوهر ملاحظاتي في أن من تم استطلاع آرائهم هم أصلاً من العاملين على انفاذ القانون وبالتالي فإنه لا يمكن بطبيعة الحال لأي شخص أن يظهر عيوب تعتور عمله .. وكان يمكن استطلاع فئة من الناس من الملامسين لهذا العمل وليس من قيادييه.

لو وجدت آلية لتطبيق التوصيات الواردة في خاتمة الورقة المقدمة بعنوان مدونة سلوك القائمين على انفاذ القانون لوصلنا الى مستوى راقٍ في انفاذ القانون..

كنت ضمن المجموعة التي قامت بدراسة التوصيات الواردة بالوثائق الخاصة بالمدونة ووجدت أنه ربما سقطت سهواً التوصية التي تطالب برفع القيد القانوني الذي يمنع من رفع دعوى على وكيل النيابة عن الاخطاء التي تمارس منه أثناء ممارسته لعمله وذلك وفق ضوابط قانونية.. التي صوتت عليها المجموعة وأقرتها..□

أحمد محمد راجح

يوليو.. والفرح الحضرمي

■ مثّل الاتفاق الذي رعاه فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح - حفظه الله - في الـ١٧ من يوليو الجاري بين أطراف العمل السياسي المؤتمر الشعبي العام وتكتل أحزاب اللقاء المشترك بالعاصمة صنعاء، نقلة نوعية ومنعطفاً جديداً لمسار العمل السياسي، بل ودليلاً آخر على عظمة هذا اليوم وحنكة القائد الذي يثبت دوماً أنه في أشد الظروف الصعبة وأحلكها يتدخل بذات الحكمة والشجاعة والجرأة لإنجاز عملية توافق سياسي جديد بين الأطراف السياسية في البلد لإنقاذه من حمى الاختلاف السياسي والمكايدات كما أثبت أنه قادر بالفعل على تجميع القدرات وتوحيد الجهود لمعالجة وتجاوز كل الاختلالات الداخلية التي أثرت وتؤثر على عملية البناء والتنمية والسياحة، ولهذا كان له ما أراد وأتانا في نفس يوم التوقيع الى المكلا عاصمة محافظة حضرموت ليشارك أبناء المحافظة الفرح الحضرمي المخضب بألوان التراث والفلكلور الحضرمي الأصيل المجسد لعادات وتقاليد أعراس البادية في حضرموت.

- يحق لنا أن نحتفي بذكرى توليه مقاليد الحكم ونحن نشهد التوقيع على وئام سياسي قادم تمثلت أول قطرات غيثه هذا الاتفاق الذي رحبت به الاطراف وفي مقدمتهم المجلس الوطني لأحزاب المعارض والمجلس النيابي ومختلف منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، باتجاه الأمل المنشود بتحقيق الانفراج السياسي وخلق الاستقرار اللازم، للنهوض الاقتصادي ومحاربة ومكافحة الفساد المالي والإداري وتحسن المستوى المعيشي للمواطن الذي عانى كثيراً من الخلاف والاختلاف والتماحك والتشتت طوال السنوات الاخيرة، كما عانى كثيراً من تدهور قيمة العملة اليمنية وارتفاع الاسعار.

إن البلد لم يعد بحاجة الى المزيد من الاختلافات وزراعة الخوف والترويج له بقصد شل حركة السياحة والاستثمار بل يحتاج الى جهود كل أبنائه وغرس ثقافة المحبة والإيثار والتضحية وخلق الطمأنينة في النفوس اللاهثة والتواقة لمجتمع المدنية والتحضر والتطور والنماء والازدهار.

هذه الملامح والاستشراف لغد مشرق قرأتها مساء الأحد قبل الماضي على ملامح ومحيا فخامة الأخ الرئيس وهو يشاركنا الفرح الحضرمي «أعراس بادية حضرموت» التي كانت فاتحة فعاليات مهرجان البلدة السياحي السابع ٢٠١٠م وقد أشاد بهذا العمل الابداعي الراقي وشكر كل من أسهم وأعد لهذا العمل ووجه وزارة الثقافة الاهتمام والدعم لإبراز مثل هذه الاعمال الراقية التي تحكي عاداتنا وتقاليدنا الاصيلة.

صلاح أحمد العجيلي

لقد عشنا ليلة فرح لا مثيل لها نسج خيوطها الفنان المبدع «بوعمر» سعيد عمر فرحان، وأبدع في صناعتها الشاعر والملحن سعيد سالم بلكديش وشاركه الشاعران سالم عمرو الغرابي وعبيد بانوبي، فلهما ولغيرهما من المبدعين ألف شكر وعرفان على هذه اللوحة المميزة.

فاصلة لابد منها!!

.. على هامش الاحتفاء بمناسبة يوم الوفاء السابع عشر من يوليو وتدشين فعاليات مهرجان البلدة السياحي نقل الشاعر المشقاص/ سالم عمرو الغرابي «العكر» امتعاضه واستياءه من بعض الكتابات والدعوات في بعض المساجد والهجوم اللامبرر والعدائية لفعاليات مهرجان البلدة السياحي وقال مستغرباً: لماذا يحاربون دخول الفرحة والبهجة للنفوس البشرية، ولماذا يدعون لمقاطعة التواصل والتمسك بالتراث والفلكلور الحضرمي واليمني بشكل عام، وأضاف: إن الشعوب لا تعيش وتنسجم الا مع تراثها وعاداتها وتقاليدها الاصيلة؟!

وسألني في خبث: وهل هؤلاء القوم من أبناء جلدتنا هل هم يمنيون ومن أبناء حضرموت !! والله من وراء القصد.□

عبدان دهيس

وماذا بعد الاتفاق..؟!

■ تنتظر حزب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب «اللقاء المشترك»، بعد أن وقّعا في ١٧ يوليو الجاري على محضر «الاتفاق المشترك» لتنفيذ «اتفاق فبراير ٢٠٠٩م»، مهمة وطنية ليست باليسيرة، فالاتفاق لايعني فقط الانفراج السياسي بين حزب المؤتمر الحاكم، وأحزاب المشترك المعارضة، لإجراء حوار وطني شامل حول مجمل القضايا والتحديات التي تواجه الوطن، إنما يعني ايضاً تحقيق اصطفاف وطني شامل، تشترك فيه كافة الفعاليات السياسية والاجتماعية والمدنية الفاعلة لترتقي بدورها الوطني الى مستوى المهام والمسؤوليات التي تقع على عاتقها في هذه المرحلة الدقيقة، فليس هناك فرق في أداء المسؤوليات والمهام الوطنية بين الحزب الحاكم وبين أحزاب المعارضة، فالوطن وطن الجميع، وبناؤه وصيانة سيادته والحفاظ على وحدته مسؤولية الجميع، وهو بالطبع يتسع للجميع، وليس ملكاً لأحد..!

الانفراج السياسي بين الأحزاب، والذي رعاه رئيس كل الاحزاب، فخامة الأخ علي عبدالله صالح الحريص على عافية «الحياة السياسية» ونقاء «الملعب السياسي» وعلى صحة العلاقة بين جميع الأحزاب في الساحة الوطنية، قوبل بارتياح شديد من قبل كافة المكونات السياسية والاجتماعية والمدنية، ومن أشقاء وأصدقاء ومحبي اليمن، وهو مكسب لليمنيين جميعاً دون استثناء..!

هناك قضايا عدة ومهمة يتضمنها اتفاق فبراير ٢٠٠٩م والذي بموجبه تم تأجيل الانتخابات النيابية وتمديد فترة مجلس النواب لعامين، تنتهي في أبريل العام القادم ٢٠١١م، لعل من أبرزها وأهمها مشروع «التعديلات الدستورية» وتطوير النظامين السياسي والانتخابي، وهناك مبادرة رئاسية بهذا الصدد ورؤية وطنية مقدمة من المؤتمر الشعبي العام، وايضاً رؤية أخرى مبادرة عن أحزاب المشترك، ومن خلال الحوار وبتوافر الإرادة لدى الجميع، وتغليب المصلحة الوطنية العليا، على كل المصالح، واستشراف المستقبل، فإن من اليسير التوافق والإلتقاء، ومعالجة كافة القضايا بروح مسؤولة، ولن يكون هناك شيء اسمه «مستحيل» على الإطلاق، فالمياه الراكدة ستتحرك، والجليد سيذوب، والأشواك ستُقلع، لأن الحوار هو «خيار العقلاء» ووسيلة حل الخلافات..!

جهود الجميع، عليها أن تمضي بحسب «محضر الاتفاق».. ومن الطبيعي أن تكون هناك تباينات..لكنها لا ينبغي أن تكون مبرراً لعودة «الخصام السياسي» بين الأحزاب «حاكم ومعارض».. والله من وراء القصد..!□

زاوية حارة

فيصل الصوفي

لم يقدروها حق قدرها

■ رئيس إحدى الطوائف الإسلامية الشيعية ظهر وهو يقبل أقدام نساء بنهم وإفراط.. هذا أمام الكاميرا وفي الظاهر أما في الخفاء «يعلم الله أيش يفعل».. وعندنا أهل السنة رجال يفتون بأنه لكي يزول الحرج عن الرجل والمرأة اللذين لا تربطهما صلة رحم ويضطران للعيش أو العمل في مكان واحد أن تقوم المرأة بإرضاع ذلك الرجل من لبنها.. وبعض رجال الدين القدامى أجازوا للمسلم أن يتزوج ثماني عشرة امرأة ويجمعهن في دار واحد إذا شاء، واستدلوا على ذلك بالقرآن الكريم.. مثنى وثلاث ورباع.. وقال مثنى يعني اثنتين واثنتين.. ورباع.. يعني أربع وأربع..و ثلاث يعني ثلاث وثلاث.. وجملة ذلك الحساب (١٨) زوجة.. يعني ما كفاهم الأربع.

هؤلاء لكل واحد منهم طريقته وذريعته لتبرير قوله وتصرفه.. فالذي يقبل أقدام النساء يزعم أنه بذلك يمنحهن البركات ويذهب عنهن الهموم والأرواح الشريرة ويساعدهن لحل مشاكلهن العاطفية.. والذي يفتي بإرضاع المرأة للشخص الكبير من غير محارمها خمس رضعات مشبعات يقول أو يبرر ذلك بأن من رضع من انثى صار من محارمها.. والذين يفتون بجواز الجمع بين أربع زوجات أو (١٨) زوجة يقولون هذا هو شرع الله، بينما الحق أنه شرعهم وفهمهم الخاص للآية القرآنية المعروفة..

وعندما تقول عن هؤلاء انهم مصابون بهوس جنسي.. ويستخدمون الدين لأغراضهم الخاصة ولتبرير شبقهم وتغطية «الزنا».. بغطاء ديني يردون عليك بالقول إنك تحارب شرع الله وأولياءه وتعادي «العلماء» الذين لحومهم مسمومة.. وكفى بهم أن «لحومهم مسمومة».. ومن ذا الذي يرضى بالسم ويتقبل المسمومات والسموم؟

المربي والمفكر والقاضي ورجل الدين المصري قاسم أمين قال قبل أكثر من مائة عام إن المجتمع الاسلامي يستقيم وينهض بالمرأة.. وبدونها يبقى في القاع، وبدون تربيتها وتعليمها ومساواتها بالرجل «رأساً برأس» لن تقوم للأمة قائمة.. لم يقل قبلوا أقدامهن أو ارضعوا منهن لكي تتحرروا من سوء الخلق والفواحش، كما يقول رجال السوء اليوم الذين يضفون على أفعالهم وأقوالهم مسحة دينية لتبرير عواصفهم الجنسية وامتهانهم للمرأة سراً وعلانية.. هؤلاء هم الذين مهدوا الطريق للآخرين المهووسين جنسياً.. بدليل أن الرجل العربي أو المسلم يتزوج بواحدة ولما يصبح ثرياً يتجاوز الخليفة والشريعة ويتزوج أخرى ثم أخرى ثم رابعة ثم يطلق الثالثة ليتزوج .. وهكذا فتفكروا يرحمكم الله!□

بوضوح

ابن النيل

خواطر يوليوية

مساء الأربعاء الماضي.. أقامت السفارة المصرية في صنعاء.. حفل استقبال بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين لثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢م، وكنتُ واحداً من بين المدعوين لحضوره، ولحظة قدوم الاستاذ حسن أحمد اللوزي- وزيرالإعلام ممثلاً للحكومة اليمنية، وكنت من بين مستقبليه حال دخوله بأحة الاحتفال بصحبة الاستاذ محمد مرسي عوض- سفير جمهورية مصر العربية لدى اليمن.. قدمني إليه سعادة السفير المصري- كعادته- بالاسم الأدبي «ابن النيل» فابتسم معالي الوزير وهو يصافحني قائلاً: «ابن اليمن» وهي لفتة وزارية نبيلة.. ترقى إلى مستوى التكريم، دونما أدنى مبالغة أومغالاة.

ولأن الشيء بالشيء يُذكر كما يقولون.. فإنه يحضرني هنا.. ما سبق أن حدث في جلسة افتتاح المؤتمر العام الخامس للمؤتمر الشعبي العام، وكنت قد ألقيت قصيدة شعرية في الجلسة ذاتها، عندها.. قدمني الأخ عبدربه منصور هادي كشاعر مصري، غير أن الدكتور عبدالكريم الإرياني، وفي تعقيب تلقائي من جانبه، أضاف موضحاً.. يمني.. يمني، وكان في ذلك ما يكفي ليجعلني أكثر حرصاً على أن أظل- دائماً وأبداً- أهلاً لطيب ما أحظى به من دفء أخوي على المستويين الرسمي والشعبي في يمننا الحبيب.

ومساء الجمعة الماضي.. وكنتُ مدعواً لحضور حفل تخرج نظمته إحدى الجامعات العالمية الخاصة، لكون ابنة زوجتي واحدة من بين خريجيها المتخصصين في هندسة العمارة الداخلية.. لاحظت أن أياً من مقدمي برنامج الاحتفال أو المتحدثين في سياق فقراته، لم يكن معنياً- مع الأسف الشديد- بواجب الإشارة إلى تزامن تنظيم هذا الحفل مع حلول الذكرى الثامنة والخمسين لثورة يوليو العربية المعاصرة، مثلما هو مفترض في حالة كهذه على الأقل، ربما كان ذلك عن غير قصد، وربما لأنهم يجهلون تاريخ أمتهم.. وإن كنتُ قد أوضحت قبلها للرائعة «ليال» ابنة زوجتي.. كُنْهَ ما يعنيه تزامن حفل تخرجها هذا مع ذكرى ثورة عبدالناصر، وكم أثلج صدري تعقيبها قائلةً: إذاً لديك فرحتان، فرحة بحلول هذه الذكرى، وفرحتك بتخرجي، وكان لابد من أن أعترف ساعتها بأنني محظوظ بالفعل.. وإلى حديثٍ آخر.□